الأهرام

المصدر: روز اليوسف
التاريخ: ١ يوليو ١٩٩٦

محاولة إسرائيلية لشراء مياه النيل

ومصدر بالخارجية يؤكد: مصر لن تسمح لأى طرف بالمساس بحصتها من المياه

كتب حمدى الحسينى:

تبذل إسرائيل جهوداً مكثفة لإقناع اثيوبيا ببيع جزء من حصتها المقررة من مياه النيل لها، خاصة ان اثيوبيا لا تستهلك سوى جزء محدود منها، وتمارس إسرائيل اساليب مختلفة لتحقيق اهدافها تارة عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لاثيوبيا، وتارة اخرى عن طريق ممارسة الضغوط الامريكية على اثيوبيا.

واجرت وزارة الخارجية عددا من الاتصالات بالحكومة الاثيوبية مؤخراً للتشاور معها بشان البدء فى بناء سدود جديدة على منابع النيل والتاكد على عدم مساس اثيوبيا بتدفق المياه القادمة من هضبة الحبشة للحفاظ على حصة المياه المكررة لمصر.

وقال مصدر فى إدارة افريقيا بوزارة الخارجية لـ «روز اليوسف»: إن مصر تتابع بدقة إقامة اى سدود على مجرى النيل باعتبار ان مياه النيل تعد ركنا اساسياً للأمن القومى المصرى، فى نفس الوقت تتفهم مصر رغبة اثيوبيا فى بناء بعض السدود على النيل الأزرق للحصول على الطاقة الكهربائية واستصلاح مساحات جديدة من الأراضى الزراعية.

واكد المصدر انه ليس من حق اية دولة على النيل التلاعب فى منابع المياه مهما كانت الأسباب، وان مصر حريصة على حصول كل دولة على نصيبها من المياه طبقا لاتفاقية ١٩٥٩ ـ كما ان اكبر كمية يمكن ان تحصل عليها اثيوبيا بعد

مليس زناوى

بناء السدود على النيل الازرق لن تزيد على نصف مليار متر مكعب، وان نصيب مصر الاكبر من المياه ياتى من النيل الابيض.

واضاف المصدر ان الدراسات الاقتصادية اثبتت عدم الجدوى الاستثمارية من بناء اى سد على مجرى النيل فى منطقة المنبع لان تراكم الطمى بكميات ضخمة سيؤدى لإغلاق المجرى، وهدم السد مهما كانت حصانته بسبب قوة وسرعة تدفق المياه.

واشار إلى ان اثيوبيا سبق ان طالبت بالسماح لها بالتصرف فى حصتها المقررة من مياه النيل للاستفادة منها بالطرق التى تراها مناسبة لظروفها، ولكن لابد من الالتزام بالاستفادة من المياه داخل حدودها، ولا يحق لاى دولة مطلة على النيل فى بيع او تزويد اى دولة اخرى بمياه النيل. ■

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية